

## سيطرة النهضة على القضاء تنذر بمواجهة في تونس

الاتحاد العام التونسي للشغل يتهم الأحزاب الإسلامية بالتحكم في القرار القضائي

تلوح في الأفق معركة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحركة النهضة الإسلامية بسبب سيطرة الأخيرة على القضاء ودعمها لأطراف تهاجم المنظمة النقابية العريقة ما دفع بأمينها العام نورالدين الطوبوي إلى التهديد بالنزول إلى الشارع من أجل "تعديل البوصلة"، متهمًا القضاء بأنه مسميس وذلك على خلفية إيقاف نقابيين في محافظة صفاقس بتهمة الاعتداء على نائب إسلامي.

## صغير الحيدري

ان الاتحاد يجهز معركة ضد حركة النهضة وسطوتها على البلاد حيث تنتهم بوضع اليد على القضاء من أجل ابتزاز خصومها وتصفيتهن سياسيا. وهذا ما لمج إليه الطوبوي خلال آخر إطالة إعلامية له، حيث اعتبر أن القضاء تحركه أطراف سياسية. وأضاف أن "الاتحاد لن يبقى بعد اليوم على نفس المسافة من كل الأطراف السياسية" وذلك خلال كلمة له الأحد في صفاقس ما يشير إلى أن المنظمة الشغلية ستسعى إلى الوقوف مع المعارضين لسياسات حركة النهضة الإسلامية خاصة في ما يتعلق بملف هيمنتها على القضاء. وتضاعفت في الفترة الأخيرة حدة الاتهامات لحركة النهضة بالسيطرة على القضاء وحتى وزارة العدل، حيث اتهمت عيبر موسى زعيمة الحزب الدستوري الحر نوابا عن الحركة بالتواصل مع إرهابيين في السجون مستغلين نفوذ الحركة في مصلحة السجون التابعة لوزارة العدل.

وبالرغم من أن الفترة التي قادت فيها الحركة وزارة العدل (2013-2014) قد انتهت إلا أن منتقديها يرون أن مخلفات تلك الفترة لا تزال تلقي بظلالها حتى الآن على أجهزة الوزارة.

وقام آنذاك الوزير نورالدين البحيري بعزل قضاة انصفهم في ما بعد القضاء وأرجعهم إلى عملهم. ويقول منتقدو الحركة إنها وسعت نفوذها داخل وزارة العدل من خلال تعيين قضاة موالين لها وعزل كل من يعارض سياساتها لاسيما وأن هناك العديد من القضايا التي تطورت فيها على غرار الجهاز السري (جهاز مواز للأمن التونسي) والاعتقالات السياسية وغيرها. وأمام المآزق الذي وجدت حركة النهضة نفسها فيه إلى جانب نوابها ائتلاف الكرامة، عادت خطابات التكفير والتحريض على القتل إلى الواجهة. والآن، تم إيقاف شخص توعده بهدر دم والآنين، تم إيقاف شخص توعده بهدر دم



منذر بالضيافي  
اتحاد الشغل هو الوحيد القادر على الوقوف بوجه الإسلاميين

ويحاول ائتلاف الكرامة، وهو مكون من رجال دين وبقايا رابطات حماية الثورة التي جرى حلها بسبب اتهامها بممارسة العنف، إلقاء اتحاد الشغل عن القضايا الحقيقية التي تهم التونسيين ومواجهة النهضة بسبب الحصيلة السلبية لسنوات حكمها من خلال استفزازهم.

ويخوض الاتحاد سلسلة من التحركات الاحتجاجية والعمالية في جهة صفاقس (جنوب) منذ فترة حيث تم إيقاف نقابيين هناك بتهمة الاعتداء على النائب محمد العفاس عن ائتلاف الكرامة الذي يوصف خطابه بالمتشجع، ويرى مراقبون



## إعلان حرب ضد التحكم في القضاء

مشروع وطني للتصدي للإسلاميين، يقول منذر بالضيافي إن "الاتحاد يستعد لمؤتمر من أجل انتخاب مكتب تنفيذي جديد لذلك عليه تحديد موقف واضح من مشروع الإسلاميين وسيادة تونس في ظل تجاذبات إقليمية لكي يوحد النخب والجماهير التي تسعى إلى معرفة توجهات الاتحاد ورؤيته للقضايا الراهنة". وتعيش تونس أصلا حراكا سياسيا واجتماعيا أفرزته مطالبات بتغيير النظام السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد في ظل الركود الكبير الذي تشهده بسبب فايروس كورونا المستجد.

ويرى مراقبون أن هذه الأسباب دفعت بحركة النهضة إلى استعمال القضاء وغيره من أجل تخفيف الضغط عليها وتوجيه الانتظار إلى قضايا تخص الاتحاد مستغلة في ذلك أنزعتها على غرار ائتلاف الكرامة. وفي رده على سؤال عما إذا كان الاتحاد سينضم إلى

نورالدين الطوبوي وذلك بعد ساعات من حديثه عن ضرورة الدفع نحو استقلالية القضاء "المسيب". وفي هذا الصدد يقول المنذر بالضيافي المحلل السياسي التونسي، إن "الإسلاميين يتخوفون من الاتحاد العام التونسي للشغل لأنه قوة ضاربة قادرة على التعبئة في الشارع بخلاف كل الأحزاب بمختلف مرجعياتها الفكرية".

ويضيف بالضيافي في تصريح خص به "العرب"، "الإسلاميون أدركوا أن الاتحاد هو الطرف الوحيد في تونس الذي يستطيع الوقوف بوجه مشروعهم السياسي والثقافي والمجتمعي وتعطيله ووقف تمدده".

وتعاني حركة النهضة الإسلامية منذ أيام من أزمات متعددة الأبعاد باتت تهدد تماسكها وهو ما جعلها تصدر مشاكلها إلى الشان العام في محاولة للتخفيف من الضغط المسلط عليها. فداخلها، يسعى راشد الغنوشي إلى عدم الخلق

## هيئة رقابية تحقق في شبهة تضارب مصالح للفخفاخ

تونس - قال وزير الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد في تونس محمد عبو الثلاثاء إنه كلف هيئة رقابية عامة للتحقيق في شبهة تضارب مصالح تخص رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وسط مطالبات باستقالة الأخير بعد أن اتهمته كتل برلمانية وازنة بالقرط في شبهة فساد.

وقال عبو في تصريحات لإذاعة موزايك المحلية والخاصة إنه طلب من هذه الهيئة التحقيق في الموضوع وتقديم تقرير في غضون ثلاثة أسابيع، مضيفا أن الفخفاخ نفسه تعهد بالتجني إذا ثبتت المخالفات القانونية. ويواجه رئيس الحكومة مطالب من معارضيه بالاستقالة بسبب شبهة تضارب مصالح، مما يضع الائتلاف الحاكم الهش في البلاد في قلب العاصفة ويهدد مصير الحكومة بأكملها. ويأتي هذا الجدل القانوني والسياسي في وقت تنتهم فيه حركة النهضة الإسلامية بابتزاز الفخفاخ من أجل توسيع الائتلاف الحكومي وهو ما لا يرغب فيه رئيس الحكومة.

وقال وزير مكافحة الفساد محمد عبو إن "رئيس الوزراء قال إنه إذا ثبت الخطأ فسوف يستقيل وهذا يعني أن الحكومة بأكملها ستستقيل". وكان النائب ياسين العياري المستقل قد كشف الأسبوع الماضي عن وثائق رسمية تظهر أن شركات يملك الفخفاخ أسهما فيها فازت بصفقات مع الدولة بقيمة 15 مليون دولار. وأمام البرلمان، قال الفخفاخ إنه لا يخشى شيئا وأنه مستعد لاستقالة إذا ثبت انتهاكه للقانون. ولكن شوقي الطيب رئيس الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد فجر الاثنين مفاجأة قد تزيد من مصاعب رئيس الحكومة حينما قال إن الفخفاخ أخطأ ولم يخبر الهيئة بأن شركات التي يملك فيها أسهما لها صفقات مع الدولة داعيا إلى إلغاء الصفقات التي أبرمت مع الدولة.

## تفشي كورونا يعمق الأزمة بين السلطات والشارع في الجزائر

تبادل اتهامات بين الحكومة والشارع حول أسباب فشل استراتيجية التصدي لكوفيد - 19

تدابير الرفع التدريجي للحظر المتخذ منتصف الشهر المنقضي. وصرح رئيس الوزراء من محافظة أدرار، "هناك فحة من المواطنين غير واعية بالمخاطر الصحية تتحمل مسؤولية تطور جائحة كورونا ببلادنا في الأسابيع الأخيرة، ومن لا يحترم شروط الوقاية ووضع الكمامة، يتحمل مسؤولية غير مباشرة في وفاة بعض الجزائريين ما داموا لم يحموا أنفسهم". وأضاف "الناس الذين يشجعون غيرهم وخاصة من الشباب للخروج دون كمامة وبدون وقاية، لهم خلفيات أخرى وهم لا يقيمون بالجزائر، ولا يمكن أن تقبل بوجود أشخاص يربون أن تصل البلاد إلى الفوضى ولهم أغراض أخرى".

والمخ رئيس الوزراء في تصريحه، إلى بعض الناشطين الراغبين في العودة إلى الاحتجاج السياسي، واتهامهم للحكومة بتوظيف الجائحة في تفكيك الحراك الشعبي، وهو ما أفضى إلى تسجيل مظاهرات شعبية في مدينتي بجاية وتيزي وزو "القبائل" خلال الأسابيع الأخيرة، في حين ارتفعت العيبد من الأصوات من أجل فتح المساجد في ظل السماح لفضاءات أخرى بفتح أبوابها أمام الأشخاص.

ومع بقاء إحصائيات الوفيات في حدود السقف المسجل منذ بداية العدوى، إلا أن البلاد سجلت أرقاما قياسية في عدد الإصابات التي فاقت الـ 300 حالة في اليوم، مما دفع الحكومة في مجلس الوزراء الأخير، إلى مراجعة إجراءات رفع الحظر الجزئي والعودة إلى تدابير أكثر تشددا، خاصة تلك المتصلة بمسألة التباعد الاجتماعي.

الحكومة"، وهو ما يوجي باستشعار الرجل لعواقب الثقة المتهززة في المؤسسات الرسمية المنبثقة عن انتخابات الرئاسة الأخيرة، وتفاقم حالة الغضب والاستياء لدى الشارع الجزائري، من إخفاقات الحكومة في التكفل بالانشغالات المتركمة، حيث شكلت الاحتجاجات الأخيرة التي عرفتها بعض البلديات الجنوبية أجراس اندثار حقيقي من انفجار اجتماعي وشيك.

## الجزائر سجلت أرقاما قياسية في إصابات كورونا فاقت الـ 300 حالة يوميا ما دفع الحكومة لمراجعة إجراءات رفع الحظر الجزئي

وفيما أكد جراد في مدينة تندوف، على أننا "سنصلي في المساجد لما يرفع عنا الوباء"، ردا على منتقدي استمرار غلق المساجد وحظر صلاة الجمعة والجماعة، فإنه عاد وحمل مسؤولية العودة القوية لوباء كورونا في الأيام الأخيرة، إلى من أسماهم بـ"المتهورين من المواطنين"، و"الراغبين في بث الفوضى في البلاد".

وتجددت بذلك التهم المتبادلة بين الحكومة والشارع حول المتسبب في الانتشار الواسع للجائحة في الأونة الأخيرة، بعد الاعتقاد أن البلاد سائرة نحو التعافي التدريجي من العدوى، لكن الصعود المطرد للوباء أعاد الوضع إلى مربع الصفر ودفع الحكومة إلى مراجعة

تحديات اقتصادية واجتماعية وحتى صحية، بعد تسلسل الغسيل الداخلي إلى الخارج، غداة طرح مسألة الوزراء الأقوياء والوزراء الشككيين من طرف كاتب الدولة لشؤون رياضة النخبة نورالدين مرسي، الذي أقبل في التعديل الأخير.

وصرح العداء العالمي الذي لم يعمر في منصبه أكثر من ستة أشهر، لتخلفه الرياضية سلمية سواكري، بأن "كاتب الدولة في أميركا أو أوروبا هو منصب عملي ومحترم، وأنا جئت لهذه الوزارة من أجل نقل خبرتي العملية وتجسيدها لإنتاج رياضيين نخبيين وليس من أجل بريق المنصب".

وأضاف "صورتني وسمعتي الرياضية مدونة في كل المدونات العالمية، ولم أت للوزارة من أجل الأضواء أو المزايا، ولذلك شددت دوما على ضرورة توفير الإمكانيات والصلاحيات اللازمة للنهوض بالقطاع، ولا يمكن أن أقبل بأن أكون مجرد واجهة لتجميل صورة ما".

وأعاد تصريح كاتب الدولة مرسي، مسألة موقع ونفوذ الوزراء داخل الحكومة الواحدة، الذي ظل بعيدا عن التداول، حيث ظل الوزراء المدعومون من طرف جهات قوية يستحذون على القرار، بينما يوظف آخرون في إخراج صورة شكلية لا غير.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد حذر وزراءه في اجتماع مجلس الوزراء الأخيرة، مما أسماه بـ"الزيارات الاستعراضية والتصريحات غير المحسوبة".

وبرر ذلك بـ"حاجة البلاد إلى إرساء قواعد ثقة بين المسؤولين والشعب، وإضفاء المصداقية على خطاب واداء

الخدمات. وتأتي زيارة رئيس الوزراء في أجواء استثنائية فرضها التفشي الالاف لوباء كورونا في الأونة الأخيرة، مما استدعى الإبقاء على حالة الحجر الصحي والإجراءات الاحترازية المتصلة بها إلى غاية منتصف شهر يوليو الجاري، وذلك وسط اتهامات متبادلة بين الحكومة والشارع حول مصدر توسع انتشار العدوى. ويبدو أن أزمة الحكومة الجزائرية أعرق من مجرد

وشد رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، الرحال إلى محافظات جنوبية كتندوف وأدرار، في أقصى الجنوب والجنوب الغربي، في أول زيارة عملية بعد غياب طويل للحكومة عن الشأن الميداني، وذلك وسط تحذيرات من الرئيس تبون، من فشل تلك الزيارات في مد قنوات الثقة بين السلطة والشارع، في ظل الغضب المتنامي والاحتجاجات الشعبية بسبب تدهور شروط الحياة الكريمة وتدني

## صابر بلدي

الجزائر- دخل رئيس الوزراء الجزائري، في أول اختبار ميداني منذ تنصيب الحكومة مطلع العام الجاري، حيث يزور عدة محافظات جنوبية وصحرائية كتندوف وأدرار، وسط لغط متصاعد حول أداء الحكومة وتخطيطها أمام التحديات التي طرحها وباء كورونا، والشرعية السياسية المهزوزة.



يتأهب لصدام مع الشارع